

### الثالث

#### في خصائص النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهي خمس عشرة خصلة:

منها ما هو في النكاح، وهو تجاوز الأربع بالعقد، وربما كان الوجه الوثوق بعدله بينهما دون غيره.

قوله: «في خصائص النبي صلى الله عليه وآله وسلم... الخ».

قد جرت عادة الفقهاء بذكر خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم عن غيره في كتاب النكاح، لأن خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فيه أكثر وأشهر، فأتموها الباقي للمناسبة. وقد ذكر منها المصنف خمس عشرة شيئاً، ستة في النكاح وتسعة في غيره.

فالأول من القسم الأول: الزيادة على أربع نسوة في النكاح الدائم، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم مات عن تسع نسوة: عائشة، وحفصة، وأم سلمة الخزومية، وأم حبيبة بنت أبي سفيان، وميمونة بنت الحارث الهلالية، وجويرية بنت الحارث الخزاعية، وسودة بنت زمعة، وصفية بنت حيي بن أخطب المخبرية، وزينب بنت جحش، وجميع من تزوج بهن خمس عشرة، وجمع بين إحدى عشرة، ودخل بثلاث عشرة، وفارق امرأتين في حياته، إحداهما الكلبية التي رأى بكشعها<sup>(١)</sup> بياضاً فقال: الحق بأهلك<sup>(٢)</sup>، والأخرى التي تعوذت منه بخديعة الأولين حسداً لها<sup>(٣)</sup>. وقال أبو عبيدة: «تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمان عشرة».

(١) الكشف: ما بين المناصرة إلى الضلع الخلف وهو من لئس السرة إلى البطن. لسان العرب ٢: ٥٧١.

(٢) مشكل الآثار ١: ٢٦٧، مستدرک الحاكم ٤: ٣٤.

(٣) مستدرک الحاكم ٤: ٣٧، البداية والنهاية ٥: ٢٩٩. هذا وقد رويت من غير تصريح باسم الخداعة في

المستدرک المتقدم ٣٨ وتلخيص الخبر ٣: ١٢٢ وهكذا في الخلاص الناري ٣: ٧.

والعقد بلفظ الهبة، ثم لا يلزمه بها مهر ابتداءً ولا انتهاءً.

وأتخذ من الإماء ثلاثاً<sup>(١)</sup>. وعلل جواز تجاوزه الأربع باستناع الجور عليه. لمصته، وهو مقتضى بالامام عند مشروط عصته، ويظهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾<sup>(٢)</sup> الآية. وهل كان له الزيادة على تسع؟ قيل: لا، لأن الأصل استواء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأمة في الحكم، ألا أنه ثبت جواز الزيادة إلى تسع بفعله صلى الله عليه وآله وسلم. والأولى الجواز مطلقاً، لما ذكر من العلة، وما ثبت من أنه جمع بين إحدى عشرة.

الثاني: العقد بلفظ الهبة<sup>(٣)</sup>. لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًاؤُةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾<sup>(٤)</sup>. ثم لا يلزمه بها مهر ابتداءً ولا بالدخول كما هو قضية الهبة. وكما يجوز وقوع الإيجاب منها بلفظ الهبة - كما هو مقتضى الآية - يجوز وقوع القبول منه

(١) مستدرک الحاكم ٣: ٤ ولم أجد تصريحاً باتخاذها صلى الله عليه وآله من الاماء ثلاثاً وربما يستفاد مما حكى عنه في البداية والنهاية ٥: ٢٠٦.

(٢) الأحزاب: ٥٠.

(٣) في هامش ٥٥: «روي الكليني بإسناد حسن إلى محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخلت عليه وهو في منزل حفصة، والمرأة ملثمة متمشطه، فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: يا رسول الله المرأة لا تخطب الزوج، وأنا امرأة أيم لا زوج لي منذ دهر، فهل لك من حاجة؟ فأبى لك (في المصدر: فإن تلك) قد وهبت نفسي لك إن قبلتني، فقال لها رسول الله خيراً ودعها لها، ثم قال لها: يا أخت الأنصار جزاكم الله عن رسول الله خيراً، فقد تصبرني رجالكم، ورجبت في نساؤكم، فقالت لها حفصة: ما أقل حياتك وأبرأك وأهمك للرجال؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كئي عنها يا حفصة فإنها خير منك، ورجبت في رسول الله فلسبها وعيبها، ثم قال للمرأة: انصرفي رحمتك الله فقد أوجب الله لك الجنة لرغبتك في رتمك لمحتي وسأتيك أمري إن شاء الله تعالى، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَمْرًاؤُةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْفِفَهَا خَالصةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قال: فأحل الله عز وجل هبة المرأة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يحمل ذلك لغيره، منه قدس سره»

لاحظ الكافي ٥: ٦٨ ح ٥٢.

(٤) الأحزاب: ٥٠.

ووجوب التخيير لنسائه بين ارادته ومفارقته.

وتحريم نكاح الإماء بالعقد.

كذلك، لأن موردهما يعتبر أن يكون واحداً، ليتطابقا. وقال بعض العامة<sup>(١)</sup>: يشترط لفظ النكاح من جهته صلى الله عليه وآله وسلم. لظاهر قوله تعالى: ﴿أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا﴾. ولا دلالة فيه، لأن نكاحها بلفظ الهبة متحقق.

الثالث: وجوب تخييره صلى الله عليه وآله وسلم لنسائه بين ارادته ومفارقته، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزْوَاجُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - أَجْزَاءً عَظِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>. والأصل فيه ما روي<sup>(٣)</sup> عنهن من التخيير<sup>(٤)</sup> بما آثره من الفقر والصبر عليه، وطلب زينة الحياة الدنيا منه مع كراهته لذلك، فغضب عليهن وآلى منهن شهراً. فبكت معترلاً عنهن في غرفة، فنزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزْوَاجُكُمْ﴾ الآية، فخيرهن مبتدئاً بعائشة، فاخترن الله ورسوله.

وهذا التخيير عند العامة الفاتلين بوقوع الطلاق بالكناية كناية عن الطلاق، وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: إنه صريح فيه. وعندنا ليس له حكم بنفسه، بل ظاهر الآية أن من اختارت الحياة الدنيا وزينتها يطلقها، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾.

الرابع: تحريم نكاح الإماء عليه بالعقد. وعُلِّل: بأن نكاحها مشروط

(١) اخلاص الناوي ٣: ١٢، ١٣.

(٢) الأحزاب: ٢٨-٢٩.

(٣) تفسير القمي (علي بن إبراهيم) ٢: ١٩٢، مجمع البيان ٨: ٣٥٣ وراجع أيضاً تفسير الطبري (جامع البيان) ٢٦: ٩٩.

(٤) في «ش» م: التعلق.

(٥) الحاوي الكبير ٩: ١٢.

بالخوف من العنت، وهو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم، وبفقدان طول الحرية، ونكاحه صلى الله عليه وآله وسلم مستغن عن المهر ابتداءً وانتهاءً، وبأن من نكح أمة كان ولده منها رقيقاً عند جماعة<sup>(١)</sup>، ومنصبه صلى الله عليه وآله وسلم منزّه عن ذلك، وبأن كون الزوجة مملوكة للغير محكوماً عليها لغير الزوج مردول، فلا يلحق ذلك بمنصبه صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي كل واحدة من هذه الملل نظر، لأن الأولى منقوضة بالامام، والثانية بإمكان فقدان الطول بالنسبة إلى النفقة وإن اتى المهر عنه، وبالمنع من كون ولد الأمة رقيقاً مطلقاً، لأنه عندنا يتبع أشرف الطرفين، وغنم ردالة التزويج بأمة الغير مطلقاً.

وجوز بعض العامة<sup>(٢)</sup> نكاحه الأمة المسلمة بالعقد كما يحل بالملك، لضعف المانع، ولكن الأكثر على المنع. وأما وطء الإماء بملك اليمين فكان سائغاً له، مسلمة كانت أم كتابية، لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وملك صلى الله عليه وآله مارية القبطية وكانت مسلمة، وملك صفية وهي مشركة، فكانت عنده إلى أن أسلمت فأعتقها وتزوجها.

(١) راجع التذكرة ٢: ٥٦٧ والخصائص الكبرى للسيوطي ٢: ٤١٤ وقال الشافعي برقية ولد الأمة مطلقاً راجع الأم ٨: ٢٥٠، ٢٦٠.

(٢) روضة الطالبين ٥: ٣٥١، الوجيز ٢: ٣، الخصائص الكبرى ٢: ٤١٤.

(٣) كذا في «ش» فالمراد الآية ٢ من النساء وفي غيرها: «وَمَا مَلَكَتْ» وليس في القرآن بهذا اللفظ ما يناسب المطلب، وهناك ما يدل عليه بالنظر آخر كالآية ٢٤ من النساء و٦ من المؤمنون و٣٠ من المعارج.

(٤) الأحزاب: ٥٠.

والاستبدال بنسائه. والزيادة عليهن، حتى نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿إنا أحللتنا لك أزواجك﴾ الآية.

الخامس والسادس: تحريم الاستبدال بنسائه اللواتي كنَّ عنده وقت نزول هذه الآية ﴿لا يحل لك النساء من بعد﴾ ولا أن تبدل بهنَّ من أزواج ولو أعجبك حسنهنَّ<sup>(١)</sup> الآية. وكذا يكره الزيادة عليهنَّ للآية. قيل: كان ذلك مكافأةً لمنَّ على حسن صنيعهنَّ معه حيث أمر بتخييرهنَّ في فراقه والاقامة معه على الصَّيق الدنيوي فاخترنَّ الله ورسوله والدار الآخرة، واستمرَّ ذلك إلى أن نسخ بقوله تعالى في الآية السابقة عليها ﴿إنا أحللتنا لك أزواجك﴾ الآية، ليكون المنة له صلى الله عليه وآله وسلم بترك التزويج عليهنَّ.

وقال بعض<sup>(٢)</sup> العامة: إنَّ التحريم لم ينسخ. وفي أخبارنا عكس ذلك، وأنَّ التحريم المذكور لم يقع، ولا هذه الخصوصية له حصلت في وقت أبدأ، فروى الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل في آخره: «قلت: قوله تعالى: ﴿لا يحل لك النساء من بعد﴾ قال: إنما عني به النساء اللاتي حرَّمنَّ عليه في هذه الآية ﴿حرَّمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخر الآية. ولو كان الأمر كما يقولون كان قد حلَّ لكم ما لم يحلَّ له، إنَّ أحدكم يستبدل كلَّما أراد. ولكن ليس الأمر كما يقولون، إنَّ الله عزَّ وجلَّ أحلَّ لنبيِّه صلى الله عليه وآله وسلم ما أراد من النساء إلا ما حرَّم عليه في هذه الآية التي في النساء<sup>(٤)</sup>». ومثله روي<sup>(٥)</sup> عن الباقر عليه السلام.

(١) الأعراب: ٥٢.

(٢) المحاري الكبير ١٩: ١٣، الخصائص الكبرى ٢: ١٠٣.

(٣) النساء: ٢٣.

(٤) الكافي ٥: ٢٨٧ ح ١، وورد قسم منه في الوسائل ١٤: ٢٠٠ ب (٢) من أبواب عقد النكاح، ح ٦.

(٥) الكافي ٥: ٢٨٩ ح ٤، التهذيب ٧: ١٥٠ ح ١٨٠٤.

ومنها ما هو خارج عن النكاح، وهو: وجوب السواك، والوتر، والأضحية، وقيام الليل، وتحريم الصدقة الواجبة، وفي المندوبة في حقّه صلى الله عليه وآله خلاف، وخاتمة الأعيان، وهو الغمز بها، وأبشع له الوصال في الصوم، وخصّ بأنه تنام عينه ولا ينام قلبه، ويصبر وراهه كما يصبر أسامه.

قوله: «ومنها ما هو خارج عن النكاح، وهو: وجوب السواك، والوتر، والأضحية، وقيام الليل، وتحريم الصدقة... الخ». هذا هو القسم الثاني من خواصه صلى الله عليه وآله وسلم في غير النكاح، وهو كثير، ذكر المصنف منه تسعة أشياء:

الأول: وجوب السواك.

الثاني: وجوب الوتر.

الثالث: وجوب الأضحية، روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ثلاث كتبت عليّ ولم تكتب عليكم: السواك، والوتر، والأضحية»<sup>(١)</sup>. وفي حديث آخر: «كتب عليّ الوتر ولم يكتب عليكم، وكتب عليّ السواك ولم يكتب عليكم، وكتب عليّ الأضحية ولم تكتب عليكم»<sup>(٢)</sup>. وبعض<sup>(٣)</sup> العامة منع من وجوب الثلاثة عليه، مع ورود هذه الروايات من جانبهم، وكنا أولى بذلك منه.

الرابع: قيام الليل والتهجد فيه، لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾<sup>(٤)</sup> أي زيادة على الفرائض، وقال بعض<sup>(٥)</sup> الشافعية: إنّ ذلك نسخ عنه، وقال

(١) أخيس المسير ٣: ١١٩، ديل ج ١٤٣٧، لنخلص الفاري ٣: ٦.

(٢) الحاري الكبير ٩: ٢٨.

(٣) راجع الوجيز ٢: ٢، وروضة الطالبين ٥: ٣٤٦.

(٤) الاسراء: ٧٩.

(٥) روضة الطالبين ٥: ٣٤٧.

آخرون<sup>(١)</sup> : إنه كان واجباً عليه وعلى أمته ثم نسخ.

واعلم: أن بين قيام الليل وبين الوتر الواجبين عليه مغايرة العموم والخصوص المطلق ، لأنَّ قيام الليل بالتهجد يحصل بالوتر وبغيره. فلا يلزم من وجوبه وجوبه، وأما الوتر فلما كان من العبادات الواقعة بالليل فهو من جملة التهجد بل أفضله. فقد يقال: إنَّ إيجابه يغني عن إيجاب قيام الليل. وجوابه : أنَّ قيام الليل وإن تحقَّق بالوتر لكن مفهومه مغاير لمفهومه. لأنَّ الواجب من القيام لما كان يتأدَّى به وبغيره. وبالكثير منه والقليل، كان كلَّ فرد يأتي<sup>(٢)</sup> به منه موصوفاً بالوجوب، لأنَّه أحد أفراد الواجب الكلِّي، وهذا القدر لا يتأدَّى بإيجاب الوتر خاصّة ولا يفيد قاعدته، فلا بدّ من الجمع بينهما.

الخامس: تحريم الصدقة الواجبة عليه صلى الله عليه وآله وسلم. وهي الزكاة المفروضة. قال صلى الله عليه وآله: «إنا أهل بيت لا نحلّ لنا الصدقة<sup>(٣)</sup>» [و<sup>(٤)</sup> لما فيه من الصيانة لمنصبه الشريف عن أوساخ الناس التي تُعطى على سبيل الترخّم. وتنبّء عن ذلّ الآخذ، وأبدل بها النّبي الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة، النّبيء عن ذلّ المأخوذ منه وعزّ الآخذ. ومشاركة أولي القربى له في تحريمها لا يقدح في الاختصاص به، لأنَّ تحريمها عليهم بسببه صلى الله عليه وآله وسلم. فالخاصيّة عائدة إليه. مع أنها لا تحرم عليهم مطلقاً بل من غير الهاشمي مع وفاء نصيبهم من الخمس بكفائتهم. وأما عليه صلى الله عليه وآله وسلم فإنّها تحرم مطلقاً. ولعلّ هذا

(١) روضة الطالبين ٥ : ٣٤٧.

(٢) في إحدى المخرجات: يؤق.

(٣) عيون لبّار الرضا عليه السلام ٢ : ٢٩ ح ٢٢. صحيفة الرضا عليه السلام ٩٣ ح ٢٦. الوسائل ٦ :

٣٤٣ ب (٥١) من أبواب الوضوء ح ١ و ٦ : ١٨٧ ب (٢٩) من أبواب المستحقين للزكاة ح ٦.

(٤) من «ش».

أولى من الجواب السابق. لأن ذلك مبني على مساواتهم له في ذلك كما تراه العامة. فاشتركوا في ذلك الجواب، والجواب الثاني مختص بقاعدتنا. وفي تحريم الصدقة المندوبة في حقّه عليه السلام خلاف. والتعريم أقوى. وقد تقدّم<sup>(١)</sup> الكلام عليه في باب الصدقة.

السادس: تحريم خائنة الأعين عليه، وهو الغمز بها، بمعنى الإيماء بها إلى مباح من ضرب أو قتل على خلاف ما يظهر ويشعر به الحال. قال صلى الله عليه وآله وسلم: «ما كان لنبئ أن يكون له خائنة الأعين»<sup>(٢)</sup>. وإنما قيل له ذلك لأنه يشبه الخيانة من حيث أنه يخفي. ولا يحرم ذلك على غيره إلا في محظور. والأشهر أن ذلك مختص بغير حالة الحرب، فقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد سقراً ورى بغيره<sup>(٣)</sup>. وبعضهم<sup>(٤)</sup> طرد الحكم فيه. والتورية اللفظية غير خائنة الأعين.

السابع: أبيح له الوصال المحرم على غيره. وقد مر<sup>(٥)</sup> تحقيقه في الصوم. وأنه يتحقق بأمرين. أحدهما: الجمع بين الليل والنهار في الإمساك عن ترك الصوم بالنية. والثاني: تأخير عشائه إلى سحوره بالنية كذلك. بحيث يكون صائماً مجموع ذلك الوقت. والوصال بمعنييه محرم على أمته ومباح له. لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عن الوصال، وقبل له: «إني لست كأحدكم، إني

(١) في ج ١: ٤٢٤.

(٢) تلخيص المبير ٢: ١٣٠ ح ١٤٥٣ وراجع أيضاً الحاروي الكبير ٩: ٢٩.

(٣) سنن أبي داود ٣: ٤٣ ح ٢٦٢٧. تلخيص المبير ٣: ١٣٦ ح ١٤٥٤.

(٤) روضة الطالبين ٥: ٣٥٠.

(٥) في ج ٢: ٨١.



أظل عند ربي يطعمني ويسقيني»<sup>(١)</sup> وفي رواية: «إني آبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني»<sup>(٢)</sup> ومعناه: يقوتني ويغذيني بوحيه، ويغنيه به عن الأكل والشرب، لا أنه يطعمه ويسقيه حقيقة، وإلا لم يكن مواصلاً.

واعلم: أنه في التذكرة فتر الوصال هنا بتفسير غريب، فقال: «ومعناه: أن يطوي الليل بلا أكل ولا شرب مع صيام النهار، لا أن يكون صائماً، لأن الصيام في الليل لا ينعقد، بل إذا دخل الليل صار الصائم مفطراً إجماعاً»<sup>(٣)</sup> هذا كلامه، وليس بجيد، لأن الأكل في الليل ليس بواجب، وقد صرح به هو في المنتهى، فقال: «لو أمسك عن الطعام يومين لا بنته الصيام بل بنته الافطار فالأقوى فيه عدم التحريم»<sup>(٤)</sup>. وعلى ما ذكره هنا لا فرق بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين غيره، بل المراد منه الصوم فيها معاً بالنية، فإن هذا حكم مختص به محرم على غيره، ولم تزل الأولياء والأبدال يسكون عن الطعام والشراب الأيام الكثيرة لمصالح تعود على رياضتهم، وتكيل نفوسهم من غير أن يعملوه صوماً ولا<sup>(٥)</sup> وصلاً محرماً. الثامن: أنه تنام عينه ولا ينام قلبه، قال صلى الله عليه وآله وسلم: «تنام عيناى ولا ينام قلبي»<sup>(٦)</sup> بمعنى بقاء التحفظ والاحساس، وعلى هذا فلا يستغنى وضوءه بالنوم، فيحصل باعتباره خاصية أخرى له صلى الله عليه وآله وسلم، وقد

(١) الفقيه ٢: ١١١ ح ٤٧٦، الوسائل ٧: ٣٨٨ ب (٤) من أبواب الصوم المحرم ح ٤ وراجع مستد أحمد ٢: ٣٧٧.

(٢) مستد أحمد ٢: ٢٦١ و ٢: ٢٤٧، ٢٨٩، ٢٥٨.

(٣) التذكرة ٢: ٥٦٧.

(٤) المنتهى ٢: ٦١٧.

(٥) من دونه فقط.

(٦) سنن أبي داود ١: ٥٢ ح ٢٠٢.

وذكر أشياء غير ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ،  
وهذه أظهرها.

عدت أيضاً في خواصه.

التاسع: أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبصر وراءه كما يبصر أمامه،  
بمعنى التحفظ والإحساس في الحالتين كما تقدم.

قوله: «وذكر أشياء غير ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله  
وسلم، وهذه أظهرها».

قد ذكر العلماء له صلى الله عليه وآله وسلم خصائص كثيرة غير ما ذكره  
المصنف، حتى أفردها بعضهم بالتصنيف في كتاب ضخيم، والعلامة في التذكرة<sup>(١)</sup> ذكر  
منها ما يزيد على سبعين.

فمنها: أنه كان إذا رغب في نكاح امرأة فإن كانت خلية وجبت عليها  
الإجابة، وحرم على غيره خطبتها، وإن كانت ذات زوج وجب عليه طلاقها  
لينكحها، كفضية زيد.

ومنها: وجوب إنكار المنكر إذا رآه وإظهاره، ومشاورة أصحابه في الأمر،  
وتحريم الخطأ والشعر عليه، واختلف في أنه كان يحسنها أم لا ، وأنه كان إذا لبس  
لامة الحرب يحرم عليه نزاعها حتى يلقى عدوه ويقاتل، وأن يمدَّ عينيه إلى ما منع الله  
به الناس. وأببح له دخول مكة بغير إحرام خلافاً لأئمته، وأن يأخذ الطعام  
والشراب من المالك وإن اضطرَّ إليهما. وتفضيل زوجاته على غيرهن، بأن جعل  
ثوابهن وعقابين على الضعف، وجعلهن أمهات المؤمنين، وحرم أن يسألن غيرهن

(١) راجع التذكرة ٢: ٥٦٥-٥٦٨.

ويلحق بهذا الباب مسألتان:

الأولى: تحرم زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم على غيره، فإذا مات عن مدخول بها لم تحل إجماعاً، وكذا القول لو لم يدخل بها على الظاهر.

أما لو فارقها بفسخ أو طلاق ففيه خلاف، والوجه أنها لا تحل عملاً بالظاهر. وليس تحريمهن لتسميتهن أمهات، ولا لتسميته صلى الله عليه وآله وسلم والداً.

شئناً إلا من وراء حجاب. وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين، وأتمته خير الأمم، ونسخ شريعته جميع الشرائع، وجعلها مؤبدة، وبعثه إلى الكافة، وجعل كتابه معجزاً، ومعجزه باقياً محفوظاً أبداً، مصوناً عن التبديل والتغيير، ونصر بالرعب على مسيرة شهر، وشقعه في أهل الكيان من أمته على العموم، وجعله أول شافع ومشفع، وسيد ولد آدم إلى يوم القيامة، وأول من تنشق عنه الأرض، وأول من يفرع باب الجنة، وأكثر الأنبياء تبعاً، وجعل تطوعه قاعداً كنتطوعه قائماً من غير عذر، ويحرم على غيره رفع صوته عليه، ومناداته من وراء الحجرات، ومخاطبته المصلي بقوله: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» إلى غير ذلك من الخصائص.

قوله: «تحرم زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم على غيره، فإذا مات عن مدخول بها لم تحل إجماعاً...».

من جملة خواصه صلى الله عليه وآله وسلم تحريم أزواجه من بعده على غيره، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُزْذِرُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبْدًا﴾<sup>(١)</sup> وهي متناولة بعمومها لمن مات عنها من أزواجه، سواء كان مدخولاً بها

أم لا، لصدق الزوجية عليها<sup>(١)</sup>، ولم يمت صلى الله عليه وآله وسلم عن زوجة في عصمته إلا مدخولاً بها، وتقل المصنف الاجماع على تحريم المدخول بها والخلاف في غيرها ليس بجيد، لعدم الخلاف أولاً، وعدم الفرض الثاني ثانياً.

وأما الخلاف فيمن فارقتها في حياته بفسخ أو طلاق، كالتى وجد بكشفها بياضاً، والمستعيذة، فإن فيه أوجهاً أصحها عندنا تحريمها مطلقاً، لصدق نسبة زوجيتها إليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراق في الحمل، فتدخل في عموم الآية.

والثاني: أنها لا تحرم مطلقاً، لأنه يصدق في حياته أن يقال: ليست زوجته الآن، ولا عراضه صلى الله عليه وآله وسلم عنها، وانقطاع اعتنائه بها.

والثالث: إن كانت مدخولاً بها حرمت وإلا فلا، لما روي<sup>(٢)</sup> أن الأشعث بن القيس نكح المستعيذة في زمن عمر، فهم برجمها فأخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارقتها قبل أن يمسيها فخلأها، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة.

وروى الكليني في الحسن عن عمر بن أذينة في حديث طويل: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارق المستعيذة وامراً أخرى من كندة قالت لما مات ولده إبراهيم: «لو كان نبياً ما مات ابنه» فتزوجت بعده صلى الله عليه وآله وسلم باذن الأولين، وأن أبا جعفر عليه السلام قال: ما نهى الله عز وجل عن شيء إلا وقد عصي فيه، لقد نكحوا أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعده، وذكر هاتين الصامرية والكندية، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: لو سألتكم عن رجل تزوج امرأة فطلّقها قبل أن يدخل بها أتخلّ لابنه؟ فقالوا: لا، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) في «و»: عليها.

(٢) أنوار التنزيل ٤: ١٦٧، الخصائص الكبرى ٢: ٣٢٦.

وآله وسلم أعظم حرمة من آبائهم<sup>(١)</sup>» وفي رواية أخرى عن زرارة، عنه عليه السلام نحوه، وقال في حديثه: «وهم يستحلون أن يتزوجوا أمهاتهم وإن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحرمة مثل أمهاتهم إن كانوا مؤمنين»<sup>(٢)</sup>. إذا تقرر ذلك فنقول: تحريم أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم لما ذكرناه من النهي المؤكد عنه في القرآن، لا لتسميتهن أمهات المؤمنين في قوله تعالى ﴿وَأَزْوَاجَهُنَّ أُمّهَاتُهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>. ولا لتسميته صلى الله عليه وآله وسلم والدًا، لأن ذلك وقع على وجه المجاز لا الحقيقة، كناية عن تحريم نكاحهن ووجوب احترامهن، ومن ثم لم يجر النظر إليهن، ولا الخلوة بهن، ولا يقال لبناتهن: أخوات المؤمنين، لأنهن لا يحرمن على المؤمنين، فقد زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة بعلي عليها السلام، وأختها رقية وأم كلثوم بعتان. وكذا لا يقال لأبائهن وأمهاتهن: أجداد المؤمنين وجداتهم، ولا لإخواتهن وأخواتهن: أخوال المؤمنين وخالاتهم، وللشافعية<sup>(٤)</sup> وجه ضعيف في إطلاق ذلك كله، وهو في غاية البعد.

(١) الكافي ٥: ٤٢٦ ح ٣.

(٢) الكافي ٥: ٤٢٦ ح ٤، الوسائل ١٤: ٢٧٤ ب (١) من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ح ٣.

(٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤) روضة الطالبين ٥: ٣٥٦.